

١٠٥ (٥-٨) تحديد وتعزيز مهام اللجنة في اطار اعادة تشكيـل
القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا،

ان تستذكر قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧، وخصوصا الجزء الرابع من مرفق القرار فيما يتعلق بهياكل التعاون الاقليمي والمشارك بين الاقاليم،

وان تستذكر أيضا قرارى الجمعية العامة ٢٠٢/٣٣ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ و ٢٠٦/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩، وقرار اللجنة رقم ٦٩ (٥-٦) بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢، كذلك قرار اللجنة رقم ٨٠ (٥-٧) بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة،

وان تأخذ علما بمقرر الجمعية العامة ٤٤٠/٣٥ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ الذى قررت فيه، بين جملة أمور، دعوة اللجان الاقليمية، خلال دوراتها العامة لعام ١٩٨١، الى النظر في الآثار المترتبة على قرارى الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ و ٢٠٢/٣٣ بالنسبة لدور هذه اللجان ومهامها،

وان تأخذ علما أيضا بتقرير الامين العام * الآثار المترتبة على قرارى الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ و ٢٠٢/٣٣ بالنسبة الى اللجان الاقليمية * (١)، وخصوصا الملاحظات الواردة في الفقرات من ١٣ الى ٢٠ ومن ٧٦ الى ٧٩، وتقرير الامانة التنفيذية (٢) الذى يرد فيه تقييم للآثار المترتبة على اسناد النعاليات المركزية الاقتصادية والاجتماعية الى الاكوا،

وان تؤكـد على مسؤولية اللجان الاقليمية في قيادة المجموعة في مجال التعاون والتنسيق على الصعيد الاقليمي، وفي تعزيز التعاون الاقليمي،

وان تؤكـد على تخويل اللجان الاقليمية السلطة اللازمة للاضطلاع على نحو فعال بمسؤولياتها المتزايدة، وعلى ادراج اعتمادات مالية كافية في الميزانية لتحقيق أنشطتها،

وان تلاحظ مع التقدير ما قام به مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي من مبادرات لدعم دور اللجنة بوصفها وكالة منفذة للنشاطات التنفيذية،

١- تؤيد الآراء الواردة في تقرير الامانة التنفيذية وخصوصا ما يتعلق منها بمجالات الاولوية التي تم تحديدها نتيجة لتوسيع المسؤوليات المتعلقة بدور ومهام اللجنة في اطار عملية اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة؛

(١) . A/35/546

(٢) . E/ECWA/125

٢- تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى أن يطلب من الجمعية العامة، في ضوء الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام، ومع مراعاة دور اللجان الإقليمية باعتبارها المراكز الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مناطقها، ومع مراعاة الاستراتيجية الإنمائية الدولية، إتاحة الفرصة أمام اللجان الإقليمية لتسهم على نحو فعال، كل في منطقتها، وضمن أطر مدخلاتها، في عملية صنع السياسة على النطاق العالمي في منظمات الأمم المتحدة الدولية المختصة، مع عدم المساس باختصاصات تلك المنظمات :

(أ) في وضع أهداف البرامج العالمية التي ستشارك اللجان الإقليمية في تنفيذها،

(ب) في الإعداد للمفاوضات على الصعيدين العالمي والإقليمي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الملحة للبلدان النامية الأعضاء في اللجان الإقليمية ووفقاً لممارسات الأمم المتحدة القائمة في هذا الخصوص.

٣- تطلب إلى الأمين التنفيذي مواصلة إجراء المشاورات مع رؤساء مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تضطلع ببرامج إقليمية بهدف بحث إمكانية وضع تدابير ملائمة على صعيد مشترك بين الوكالات عملاً بقرار الجمعية العامة رقم ١٩٧/٣٢؛

٤- تدعو كذلك الأمين العام إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة بأسرع ما يمكن لتوفير الموارد اللازمة للاضطلاع بالأنشطة التي حددتها الأمانة التنفيذية للاكو والتي نتجت عن ازدياد مسؤوليات اللجنة عملاً بقرار الجمعية العامة رقم ١٩٧/٣٢؛

٥- تطلب كذلك إلى لجنة البرنامج والتنسيق في الأمم المتحدة، في سياق تقريرها الترتيبات الخاصة بتخطيط وتنسيق البرامج العالمية والإقليمية، بما في ذلك توزيع المهام والمسؤوليات بين الهيئات العالمية والإقليمية، أن تأخذ في اعتبارها ما وضعته اللجان الإقليمية من أولويات، كل في منطقتها خلال دوراتها المشتركة بين الحكومات؛

٦- تطلب كذلك من الأمين التنفيذي ما يلي :

(أ) تكثيف جهود، وتوسيعها لتعزيز التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي،

(ب) مواصلة المشاورات مع الأمانة التنفيذية بين اللجان الإقليمية الأخرى من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والفني فيما بين البلدان النامية على الصعيد المشترك بين الأقاليم.

٧- تدعو كذلك الأمين التنفيذي إلى رفع تقريره إلى اللجنة في دورتها التاسعة حول التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

الجلسة الثامنة

٦ أيار/مايو ١٩٨١